المالية العامة  
المرحلة الثانية / قانون  
المحاضرة الرابعة

صور النفقات العامة   
للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة   
 الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة للعمال والموظفين والمتقاعدين   
 قيم السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الدولة   
 صور الإعانات المختلفة   
( تسديد أقساط وفوائد الدّين العام الذي تقترضهُ الدولة ( الاستدانة )  
الأجور والمرتبات :تعرّف الأجور والمرتبات على المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها والمتقاعدين عن العمل ، وأسس تحديدها كما يلي :   
 **راتب رئيس الدولة** ؛ أن من أهم الأسس لتحديد راتب رئيس الدولة -  
ا- تقوم الدولة بإصدار قانون أقرار الموازنة ويحدد بموجبة راتب رئيس الدولة وتبعا للظروف الاقتصادية إلا أنه قد يكون أداة ضغط من قبل البرلمان على رئيس الدولة.  
ب- تلجأ ألدوله إلى تحديد مرتب رئيس الدولة في الوقت في الوقت الذي يتولى فيه المنصب.  
ج- يحدد راتب رئيس الدولة عند توليه المنصب ، لكن القانون قد يكون قبل التعديل وحسب الضرورة.  
 **مرتبات أعضاء البرلما**ن -  
تخصص معظم الدول مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان ويكون الهدف منها تحفيز أصحاب الكفاءات لأشغال مثل هذهِ المناصب وكذلك من أجل عدم قوة الضغط السياسية في البلاد.والأسلوب الذي تتبعهُ الدول في تحديد المرتبات أما أن ينص عليه من خلال الدستور أو أن يعد البرلمان قانونا عاجلا يشرع من خلاله تخصيصاته المالية والمآخذ على تلك الطريقة ؛ أنها تزيد من مكافأة كل عضو من أعضاء البرلمان

**رواتب المواظفين**-

وأهم أسس تحديدها :  
أ- تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور الموظفين وعلى ضوء تكاليف المعيشة ، ذلك لأن الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية لسد نفقات العيش قد تدفعهُ للحصول عليها من مصادر غير مشروعة كالرشوة وما شابه ذلك .  
  
ب- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع الأخذ ينظر الاعتبار المؤهل العلمي والفني للموظف.  
ج- يجب تحديد المرتبات على ضوء المنافسة مع المشروعات الخاصة .  
د- عند تحديد المرتبات يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى الأجور والمرتبات السائدة في البلدان المجاورة والدول المتقدمة اقتصاديا .  
هـ - على الدولة أن تقوم بإصدار قانون عام يتناول تنظيم مرتبات الموظفين ، تتضمن شروط التعيين في الوظائف العامة والترقية في السلم الوظيفي .  
 المرتبات التقاعدية:  
 ويقصد بالأجر أو المرتب التقاعدي هو المبلغ النقدي الذي تقدمهُ الدولة بصورة دوريه (شهريا) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا بأجهزتها فأحالتهم للتقاعد بعد بلوغ السن القانونية وهناك اختلاف ما بين المرتب التقاعدي والتأمين لأن الأخير يتم دفعهُ بموجب أقساط متفق عليها في العقد المبرم مابين المؤمّن والمؤمن عليه (لصالحه) كما يختلف مرتب التقاعد عن المكافأة لأن أبرز خصائص الأخيرة أنها تدفع لمرة واحدة أو عدة مرات في حين أن المرتب التقاعدي يتصف بالدورية والاستمرار .